مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الرابع، 2022.
hptt: 10.35682/0062-037-004-007

الترتيب الموضوعي للأحاديث في كتاب جامع الأصول لابن الأثير دراسة نقدية

خالد محمد الشرمان*

ملخص

قمت في هذا البحث بدراسة نقدية للترتيب الموضوعي الذي صنعه ابن الأثير رحمه الله تعالى في جامع الأصول، كون ما صنعه أحد فروع الحديث الموضوعي، وأبرز أهداف البحث؛ التعريف بمنهج ابن الأثير في الترتيب الموضوعي للأحاديث في كتاب جامع الأصول، وبيان جوانب التميز والإبداع والابتكار في ترتيب الأحاديث حسب موضوعاتها، وبيان الملاحظات النقدية على منهج ابن الأثير في ترتيب الموضوعات في الكتاب، والبحث يفتح المجال أمام الباحثين للاستفادة من الدراسات التي تقوم على ترتيب موضوعات الحديث والتقييم لها. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن ابن الأثير كان صاحب منهج فيه إبداع وتميز، وأن فكرة الترتيب الموضوعي التي سلكها فكرة جديدة لم يسبقه أحد لها. وكان ترتيب ابن الأثير للموضوعات أقرب للفهرسة منه إلى الترتيب الموضوعي، وقد تفرد ابن الأثير في عدة أمور عن غيره من العلماء، منها في تسمية الكتب (الموضوعات)، ومنها في تقسيم الكتب ووضع الأحاديث في الكتب.

الكلمات الدالة: ابن الأثير، الحديث الموضوعي، جامع الأصول.

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2020/2/26م. تاريخ قبول البحث: 2020/5/11م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022 م.

The Thematic Order of Hadith in Jame' Al Osoul for Ibn Al Atheer A Critical Study

Khaled Mohammed Al-Shurman*
khalida@yu.edu.jo

Abstract

This research is a critical study of the thematic order made by Ibn Al Atheer, may Allah mercy his soul, in his book Jame' Al Osoul as what he made may be described as one branch of the thematic Hadith. The most important objectives of this study is to identify the approach adopted by Ibn Al Atheer in the thematic order of Hadith in Jame' Al Osoul, determine the aspect of uniqueness, creativity and excellence in ordering Hadith according to themes, to identify the critique remarks on the approach adopted by Ibn Al Atheer in his book. This research opens new ventures for future research to benefit from the studies that use ordering Hadith and evaluating them. The study concluded with several important results, including that Ibn Al Atheer presented an innovative and unique approach; that the idea of thematic order followed by him is an innovative one that was not precedent before; that Ibn Al Atheer's order of themes was near to categorization in the thematic order. Ibn Al Atheer was also unique in other things compared to his peers, the most important is naming books (Themes), and in dividing books and putting Hadith in them.

Key Words: Ibn Al Atheer, ALHadith Al-Maudo'i (Thematic Hadith), Jame' Al Osoul.

• Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Sharia, Yarmouk University.
Received: 26/2/2020 . Accepted: 11/5/2020.
© All rights reserved to Mutah University, Karak, Hashemite Kingdom of Jordan, 2022.

مقدمة:

ما يزال علماء الحديث يتقربون إلى الله عزوجل بخدمة الحديث الشريف بكل ما استطاعوا، وقد أبدعوا وتفننوا رحمهم الله في التصنيف، وقد حظي التصنيف على الموضوع بأكبر قدر وأكثر عناية ابتداء من القرن الثالث الهجري وحتى يومنا الحاضر، وكانت الكتب الستة محط الأنظار للقاصدين لخدمة سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فكثر المشتغلون بهذه الكتب بقصد تقريبها وإعانة الناس على الانتفاع بها، وكان من هؤلاء الأمام ابن الأثير رحمه الله تعالى، حيث جمع الكتب الستة في كتاب واحد معروف سماه جامع الأصول، ورتبه على الموضوعات ورتب الموضوعات على الحروف، فاستحسن الناس صنيعه وشكروا جهده لتقريبه سنة النبي عليه الصلاة والسلام، إلا إن هذا الفعل كأي جهد بشري يحتاج إلى تقييم، لملاحظة مواضع الصواب فتتأكد وتشكر، ومواضع التقصير. إن وجدت فتقوم، وقد رأيت أن أقوم بدراسة نقدية للترتيب الموضوعي الذي صنعه ابن الأثير رحمه الله تعالى، كون ما صنعه أحد فروع الحديث الموضوعي الذي انتشر في هذا الزمان، وبات علما يدرس في الجامعات وغيرها. ضمن المنهج التالي:

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما جهود ومنهج ابن الأثير في ترتيب الأحاديث حسب موضوعاتها في كتاب جامع الأصول.
2- ما جوانب التميز والإبداع عند ابن الأثير في ترتيب الموضوعات.
3- ما الملاحظات النقدية على منهج ابن الأثير في ترتيب الموضوعات.

أهداف البحث:

1- التعريف بمنهج ابن الأثير في الترتيب الموضوعي للأحاديث في كتاب جامع الأصول.
2- بيان جوانب التميز والإبداع والابتكار في ترتيب الأحاديث حسب موضوعاتها.
3- بيان الملاحظات النقدية على منهج ابن الأثير في ترتيب الموضوعات في الكتاب.

أهمية البحث:

1- يفتح المجال أمام الباحثين في الاستفادة من الدراسات التي تقوم على ترتيب موضوعات الحديث والتقييم لها.
2- تقييم عمل ابن الأثير وتقدير جهده في عمله المتفرد في تصنيف كتاب جامع الأصول.

3- الاطلاع على الملاحظات النقدية للعمل العظيم الذي قام به ابن الأثير في ترتيب موضوعات الكتب الستة.

الدراسات السابقة:

لم أطلع على دراسة متخصصة في جانب النقد للترتيب الموضوعي عند ابن الأثير في كتاب جامع الأصـــول مع وجود دراسات عامة عن منهج ابن الأثير في كتاب جامع الأصـــول (Abdul'al, 1991).

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على كتاب جامع الأصول، وعلى الترتيب الموضوعي، وعلى المقارنة مع صحيح البخاري

منهج البحث: اتبعت المنهج الاستقرائي ثم التحليلي والمقارن في هذا البحث.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة وثمانية مطالب وخاتمة كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بابن الأثير الجزري؛ حياته وشخصيته العلمية ومصنفاته.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب، من حيث مصادره، والقيمة العلمية له، وخدمة المحققين له.

المطلب الثالث: أسباب تأليف الكتاب والتحديات التي اعترضته وسبل مواجهتها

المطلب الرابع: منهج ابن الأثير العام في الكتاب

المطلب الخامس: منهج ابن الأثير في تقسيم الكتب والأبواب والفصول والأنواع والفروع والأقسام

المطلب السادس: منهج ابن الأثير في تسمية الكتب في جامع الأصول.

المطلب السابع: نقد منهج ابن الأثير في ترتيب الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع

المطلب الثامن: نقد منهج ابن الأثير في ترتيب الكتب وتقسيمها

المطلب التاسع: نقد منهج ابن الأثير في كتاب اللواحق.

المطلب الأول: التعريف بابن الأثير الجزري؛ حياته وشخصـــيته العلمـــية ومصنفاتـــه (Al-Dhahabi, 1985, P.481)

ولد مَجْدُ الدِّيْنِ، أَبُو السَّعَادَاتِ المُبَارَكُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الكَرِيْمِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ الشَّيْبَانِيُّ، الجَزَرِيُّ، ثُمَّ المَوْصِلِيُّ، في أحد قرى الموصل؛ سَنَةَ (544 هـ)، ونشأ بها وتلقى من علمائها معارفه الأولى؛ من تفسير وحديث ونحو ولغة وفقه، ثم تحول سنة (565هـ) إلى الموصل، وأقام بها إلى أن توفي رحمه الله بالموصل سنة (606 هـ).

وهبه الله عز وجل مزايا وقدرات متعددة، قال عنه الذهبي: "القَاضِي، الرَّئِيْسُ، العَلاَّمَةُ، البَارِعُ، الأَوحدُ، البَلِيْغُ" (Al-Dhahabi, 1985, 21: P.481). وقَالَ الإِمَامُ أَبُو شَامَةَ: "قرَأَ الحَدِيْثَ وَالعِلْمَ وَالأَدبَ، وَكَانَ رَئِيْساً مُشَاوَراً". فمن محاسنه أنه كان ذا دين متين، وطريقة مستقيمة، عارِفاً، فاضلاً، وَرِعاً، عاقلاً، مطاعاً، رئيساً، مُشاوراً، ذا بر وإحسان. قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث والفقه، وصنف تصانيف مشهورة وألف كتباً مفيدة (Al-jazari, 2012).

وقد استخدم رحمه الله مواهبه في طلب العلم والسعي في تحصيله بشغف، ومصاحبة أهله حتى برع فيه، قال رحمه الله تعالى (Al-jazari, 2012, 1: p.35): "مازلت في رَيْعان الشباب وحَداثة السن مشغوفاً بطلب العلم، ومجالسة أهله، والتشبُّه بهم حَسْبَ الإمكان، وذلك من فضل الله عليَّ ولطفِه بي أن حَبَّبه إليَّ، فبَذَلْتُ الوُسْعَ في تحصيل ما وُفِّقْتُ له من أنواعه حتى صارت فِيَّ قوةُ الاطلاع على خفاياه وإدراك خباياه، ولم آلُ جهداً. والله الموفق في إجمال الطلب وابتغاء الأَرَب".

رَوَى الصحاح والسنن فروى (صَحِيْحَ البُخَارِيِّ)، وَ (صَحِيْحَ مُسْلِمٍ)، وَ (المُوَطَّأَ)، وَ (سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ)، وَ (سُنَنَ النَّسَائِيِّ) كلها بنزول في الإسناد (Al-Dhahabi, 1985).

برع في علوم اللغة بفروعها، يدل على ذلك مصنفاته وعمله في الإنشاء فـ "كتَبَ الإِنشَاءَ لِصَاحِبِ المَوْصِلِ عِزِّ الدِّيْنِ مَسْعُوْدٍ الأَتَابكِيِّ، وَوَلِيَ دِيْوَانَ الإِنشَاءِ، وَعَظُمَ قدرُهُ، وَلَهُ اليَدُ البيضَاءُ فِي التَّرَسُّلِ، وَصَنَّفَ فِيْهِ، وكَانَ كَاتِبُ الإِنشَاءِ لدولَةِ صَاحِبِ المَوْصِلِ نُوْرِ الدِّيْنِ أَرْسَلاَن شَاه بنِ مَسْعُوْدِ بنِ مَوْدُوْدٍ" (Al-Dhahabi, 1985, 21: p.490)، ومن مواهبه أنه "كَانَ حَاسِباً، كَاتِباً، ذكيّاً". ومن محاسنه أنه "كَانَ وَرِعاً، عَاقِلاً، بَهِيّاً، ذَا بِرٍّ وَإِحسَانٍ"، وَأَخُوْهُ عِزُّ الدِّيْنِ عليٌّ، صَاحِبُ (التَّارِيْخِ)، وَأَخُوْهُمَا الصَّاحبُ ضِيَاءُ الدِّيْنِ، مُصَنِّفُ كِتَاب (المَثَلِ السَّائِرِ)" (Al-Dhahabi, 1985, 21: p. 490). ثُمَّ وبعد زمان عَرَضَ لَهُ فَالِجٌ فِي أَطرَافِهِ، وَعجِزَ عَنِ الكِتَابَةِ، وَلَزِمَ دَارَهُ، وَأَنشَأَ رِبَاطاً فِي قَرْيَة وَقَفَ عَلَيْهِ أَملاَكَهُ، وَلَهُ نَظْمٌ يَسيرٌ، وَحَدَّثَ وَانتفعَ بِهِ النَّاسُ عَاشَ ثَلاَثاً وَسِتِّيْنَ سَنَةً (Al-Dhahabi, 1985, 21: p.490).

ولما أُقعد آخره عمره، جاء رجل مغربي فعالجه بدهن صنعه، فبانت ثمرته، وتمكَّن من مدِّ رجليه، فقال لأخيه عز الدين أبي الحسن علي بن الأثير: أعطه ما يرضيه، واصرفه، فقال أخوه: لماذا وقد ظهر النُّجح؟! قال: هو كما تقول، ولكني في راحة من صحبة هؤلاء القوم – يعني الأمراء والسلاطين – وقد سكنت نفسي إلى الانقطاع والدعة، وبالأمس كنت أُذِل نفسي بالسعي إليهم، وهنا في منزلي لا يأتون إليَّ إلا في مشورة مهمة، ولم يبق من العمر إلا القليل، فدعني أعش باقيه حراً سليماً من الذل، قال أخوه: فقلبت قوله وصرفت الرجل بإحسان. فلزم بيته صابراً محتسباً، يقصده

العلماء، ويفد إليه السلاطين والأمراء، يقبسون من علمه، وينهلون من فيضه، حتى توفي رحمه الله بالموصل سنة 606 هـ (Al-jazari, 2012, 1: p.13).

مؤلفاته: (Al-Hamwi, 1993, 5: p. 2270; Al-Dhahabi, 1985, 21: p.491; Al-Kharrat, p. 21).

ترك المبارك قدراً كبيراً من المؤلفات العلمية وقد صنّف معظم كتبه في مدة مرضه، وكان عنده جماعة من الطلبة، يُعينونه عليها في الاختيار والكتابة، منها:

1. "منال الطالب في شرح طوال الغرائب "وهو مطبوع. والكتاب في شرح ما اختاره من الأحاديث المطوَّلة الغريبة.
2. "البديع في علم العربية". وهو مطبوع.
3. "جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم" جمع فيه بين الكتب الستة إلا ابن ماجة، فقد جعل الموطأ مكانه، ورتبه على الموضوعات ورتّب الموضوعات على حروف المعجم. وهو مطبوع.
4. "المرصَّع في البنين والبنات والآباء والأمهات". وهو مطبوع.
5. "الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف" وهو في التفسير أخذه من تَفسيري الثعلبي والزمخشري.
6. "رسائل في الحساب".
7. "المصطفى المختار في الأدعية والأذكار".
8. "المختار من مناقب الأخيار".
9. "الشافي في شرح مسند الشافعي".
10. "بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية".
11. "الباهر في الفروق في النحو".
12. "صفة الكتابة" (Ibn Khalkan, 4: p.142)
13. "النهاية في غريب الحديث والأثر" وهو مشهور مطبوع قلت (الباحث): يتضح من ترجمة هذا الإمام أن الله عزوجل قد وهبه صفات وخصائص تفرد بها عن غيره، وهي خصائص متعددة

كالذكاء والعقل، وحسن الخلق وحسن المعاشرة، وتدبير الأمور. وهذه الصفات جعلها رحمه الله عونا له على طاعة ربه فامتاز بالورع، والاستقامة، وحسن التدين، والإحسان.

كما إنه تعلم من العلوم ما جعله رئيساً مطاعا، وأبرزها علوم اللغة، وعلوم الشريعة وعلى رأسها حديث النبي صلى الله عليه وسلم. ولحرصه رحمه الله تعالى على وقته، واستثماره له فقد ترك لنا علما نافعا في علوم شتى.

والمتأمل في مصنفاته يجد أنها تميل إلى علوم اللغة، بحيث يمكن القول إن اختصاصه الدقيق هو علوم اللغة، وله مشاركة حسنة في باقي العلوم وعلى رأسها الحديث الشريف. وأبرز كتبه في الحديث هما جامع الأصول الذي هو جمع للكتب الستة بترتيب معين، مع شرح للغريب من ألفاظه، قال ابن كثير: (Ibn katheer, 13: p.54): "وَقَدْ جَمَعَ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ كُتُبًا مُفِيدَةً، مِنْهَا جَامِعُ الْأُصُولِ السِّتَّةِ الموطأ والصحيحين وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ مَاجَهْ فِيهِ، وكتاب النهاية في غريب الحديث والأثر"، الذي هو كتاب في معاني لغة الحديث، فهو معجم لغوي مختص بلغة الحديث".

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب

الفرع الأول: مصادره في جمع أحاديث الكتاب: اقتصرت مصادره في جمع أحاديث كتابه على ما يلي:

1- الكتب الستة؛ وقد اعتمد رحمه الله على الأصول مباشرة، وبين أسانيده إليها في مقدمة كتابه في الباب الخامس: (في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا) (Al-jazari, 2012, 1: p198)، قال ابن الأثير عن الكتب الستة: " هي أُمُّ كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، بأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام، ومصنِّفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف". وقد ترجم للأئمة أصحاب الكتب الستة في الركن الأول في الباب الرابع منه وعنون له: في ذكر الأئمة الستة – رضي الله عنهم– وأسمائهم، وأنسابهم، وأعمارهم، ومناقبهم وآثارهم (Al-jazari, 2012, 1: p185).

2- كتاب تجريد الصحاح: مؤلف هذا الكتاب هو الإِمَامُ، المُحَدِّثُ الشَّهِيْرُ، أَبُو الحَسَنِ العَبْدَرِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ، السَّرَقُسْطِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ (تَجرِيْدِ الصِّحَاحِ، جَاورَ بِمَكَّةَ دَهْراً، وَسَمِعَ بِهَا (صَحِيْحَ البُخَارِيِّ) مِنْ عِيْسَى بنِ أَبِي ذَرٍّ، وَ (صَحِيْحَ مُسْلِمٍ) مِنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الطَّبَرِيِّ. تُوُفِّيَ: بِمَكَّةَ، فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاَثِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ، وَقَدْ شَاخَ.

(Al-Dhahabi, 1985, 20: P.206). ويُعدّ هذا الكتاب من أوائل المحاولات لجمع الأصول الستة، وهي: (الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي). قال الإشبيلي في وصف هذا الكتاب(Ibn kheer, p190) : "الْكتاب الْجَامِع لما فِي كتاب الْمُوَطَّأ وَالْبُخَارِيّ وَمُسلم وَالنَّسَائِيّ وَأبي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ من الحَدِيث وَهُوَ الْمُسَمّى بتجريد الصِّحَاح" ... وقال "كتاب تَجْرِيد صِحَاح أصُول الدّين مِمَّا اشْتَمَل عَلَيْهِ الصِّحَاح السِّتَّة الدَّوَاوِين بِحَذْف الْأَسَانِيد وتوقيد الْمسَائِل مَعَ استقصاء مَضْمُون الحَدِيث"، ومن أبرز التعقبات على الكتاب أنه أدخل بعض الزيادات من مروياته. قال الذهبي (Al-Dhahabi, 1985, 20: P.206) "أَدخل كِتَابهُ زِيَادَات وَاهيَة، لَوْ تَنَزَّه عَنْهَا لأَجَاد".

3- كتاب الجمع بين الصحيحين: كتاب الجمع بين الصحيحين للإمام، الحافظ، أبي عبد الله: محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، الأندلسي، المتوفى: سنة 488، رتب الأحاديث على حسب فضل الصحابي الراوي، فقدم أحاديث أبي بكر، وباقي الخلفاء الأربعة، ثم تمام العشرة (Alketani, p.21). اعتمد ابن الأثير في النقل من الصحيحين على ما جمعه الحميدي في كتابه، لأنه "أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين"(Al-jazari, 2012, 1: p.35).

وقد انتقد عدد من العلماء ما فعله الحميدي، فقالوا قد زاد في جمعه ألفاظاً وتتمات ليس في واحد منهما من غير تمييز، وهذا مما أنكر عليه؛ لأنه جمع بين كتابين، فمن أين تأتي الزيادة، ومن أبرز من انتقده ابن الصلاح والعراقي ومن تبعهما فقد نقل ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (Ibn Hajar, 1, p301...): عن ابن الصلاح قوله:"والزيادات الموجودة في كتاب الحميدي ليست في واحد من الكتابين، ولم يروها الحميدي بإسناده فيكون حكمها حكم المستخرجات ولا أظهر لنا اصطلاحا أنه يزيد زوائد التزم فيها الصحة فيقلد فيها". وقال "وقد اعتمد شيخنا رحمه الله تعالى هذا منظومته فقال: "وليت إذ زاد الحميدي ميّزا"، وشرحه بأن الحميدي لم يميز الزيادات التي زادها في الجمع ولا اصطلح على أنه لا يزيد إلا ما صح فيقلد في ذلك. وكان شيخنا – رضي الله عنه – قلد في هذا غيره وإلا فلو راجع كتاب الجمع بين الصحيحين لرأى في خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه في هذه الزيادات وغيرها.

وقد ناقش ابن حجر هذه المسألة نقاشا واسعا في كتابه النكت على ابن الصلاح، وذكر تسعة أمثلة خلص منها إلى أن رأي ابن الصلاح ومن تبعه كالعراقي وغبيره ليس دقيقا، وأن الحميدي اعتنى بالزيادات من المستخرجات وميزها عن روايات الصحيحين وضرب الأمثلة التي ميز فيها الحميدي رواية الصحيح من رواية المستخرج، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن حجر على تمييز الحميدي للروايات عن بعضها قال "ومنها ما ذكره في مسند أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – قال: "الحديث الحادي والثلاثون (يعني من أفراد البخاري) عن أبي سعيد المقبري كيسان عن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه". قال الحميدي: "أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه من حديث أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه فزاد فيه والجهل بعد قوله والعمل به". وقال ابن حجر بعده (Ibn Hajar, 1, p306…): "فانظر كيف لم يسامح بزيادة لفظة واحدة في المتن حتى بينها وأوضح أنها مخرجة من الطريق التي خرجها البخاري. فمن يفصل هذا التفصيل كيف يظن به أنه لا يميز بين ألفاظ الصحيحين اللذين جمعهما وبين الألفاظ المزيدة في رواية غيرهما". قلت: وهذا تحقيق في غاية النفاسة لأنه مبني على المقارنة المباشرة في هذه المسألة. وقد شهد عدد من درسوا هذه المسألة للحميدي ومنهم؛

البقاعي، وقد بين أن الحميدي ميز بين الروايات بأن يسوق الحديث، ثم يقول: إلى هنا انتهت رواية البخاري مثلاً، ومن هنا زاده البرقاني، وهذا واضح. ثم ميز بأخفى منه، فإنه ربما يسوق الحديث كاملاً أصلاً وزيادة، ثم يقول: لفظ كذا زاده فلان ونحو ذلك، فقد حصل التمييز إجمالاً وتفصيلاً. (Hajji khaleefah, 1, p.599).

وقال محقق شرح الأنصاري على ألفية العراقي (Alansari 1, p122)، "الحقّ أنّ الحميدي ميّز جميع الزيادات وعزاها لمخرجيها، فقال في مقدّمة جمعه: "ورّبما أضفنا إلى ذلك نبذاً مما نبهنا له من كتب أبي الحسن الدارقطني، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي بكر الخوارزمي، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح، مما يتعلق بالكتابين من تنبيه على غرض أو تتميم لمحذوف أو زيادة من شرح أو بيان لاسم ونسب أو كلام على إسناد أو تتبع لوهم"

وقال شارح ألفية العراقي (Al khudeer, 3, p:13) في التعليق على قول المؤلف "وليت إذ زاد الحميد ميزا": "فقد ميز؛ بل ميز بدقة، وظُلم في قولهم: "ليت إذ زاد الحميدي ميزا". وذكر في مقدمة كتابه أنه يعزو الألفاظ إلى أصحابها، مع أنه بشر قد يفوت عليه لفظ ما عزاه لكن هذا موجود عنده وعند غيره"

الفرع الثاني: القيمة العلمية للكتاب:

يحتوي الكتاب كما وضعه مؤلفه على ثلاثة أركان؛ وهي: الركن الأول: في المبادئ، (وهي المقدمات التي وضعها للتعريف بالكتاب، وعلوم الحديث، وأصحاب الكتب الستة وغيرها) وجعله في سته أبواب، والركن الثاني: وهو جوهر الكتاب وهو مقسم إلى تسعة وعشرين قسما حسب الأحرف الهجائية، بالإضافة لكتاب اللواحق، والركن الثالث في الخواتم وفيه ثلاثة فنون وهو عبارة عن فهارس صنعها المؤلف نفسه لتقريب الكتاب للقارئ.

حاز الكتاب على الرضا والقبول من كافة الأوساط العلمية حتى قال فيه ياقوت الحموي في معجم الأدباء: (Al-Hamwi, 5, p; 2271): "أقطع قطعاً، أنه لم يُصَنَّف مثله قطّ، ولا يُصَنَّف". وقال محمد عجاج الخطيب: (Alkhateeb, p; 189) "ويعد هذا الكتاب من أجمع وأقدم ما صنف في بابه. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الجزء الأول من الكتاب قد ضم مقدمة ضافية هامة لابن الأثير، تناول فيها أصول الحديث وأحكامها، وما يتعلق بها من التحمل والأداء وطرقهما وجل ما يتصل بالحديث وعلومه وأنواعه وغير ذلك، ثم ترجم لأصحاب الكتب الستة، وذكر أسانيده إليها وهذه المقدمة لا يستغنى عنها طالب علم.

وكثرت العناية به من عدة جهات منها المختصرات والترتيب والتهذيب (Hajji khaleefah, 1, p536))، (Alketani, p.175). (Alkhateeb, p; 189) ومنها: مختصر أبي جعفر، محمد المروزي، الأسترابادي، وهو على النسق الذي وضع الكتاب عليه، أتمه سنة: 682، 2- ومختصر شرف الدين: هبة الله بن عبد الرحيم بن البارزي، الحموي، الشافعي، المتوفى: سنة 738، جرده عما زاده على الأصول من شرح الغريب والإعراب والتكرار، وسماه (تجريد الأصول) "وقد نسق بعض أبوابه، وضم بعض الأبواب إلى كتبها حتى لا تتوزع أحكام الكتاب الواحد في عدة كتب (Alkhateeb, p; 189) 3- ومختصر الشيخ، صلاح الدين: خليل بن كيكلدي، العلائي، الدمشقي، ثم القدسي. المتوفى: سنة 761، واشتهر بتهذيب الأصول، 4- ومختصر الشيخ: عبد الرحمن بن علي، الشهير: بابن الديبع الشيباني، اليمني. المتوفى: (944) تقريباً، وقد اطلع على الجامع وعلى التجريد، وأعجب بكل منهما؛ فخدم الكتاب خدمة طيبة حيث حافظ على ترتيبه، وزاد بأن ذكر بعد كل حديث أسماء مخرجيه؛ بدلًا من الرموز ليؤمن بذلك من الغلط والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسمى مختصره هذا "تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم". طبع الكتاب في أربعة أجزاء

كبيرة سنة "1352–1353هـ/ 1934م" في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر والكتاب متداول بين أهل العلم.، وهو أحسن المختصرات (Alkhateeb, p; 190) . 5– ومختصر الشيخ: أحمد بن رزق الله الأنصاري، الحنفي. ومنهم من جمع زوائد عليه كالشيخ، مجد الدين، أبي طاهر: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، المتوفى: 817. وسماه: (تسهيل طريق الوصول، إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول)، ألفه: للناصر بن الأشرف، صاحب اليمن. ومنهم من كتب في غريبه: كمحب الدين: أحمد بن عبد الله الطبري، المتوفى: سنة أربع وتسعين وستمائة.

الفرع الثالث: وجوه عناية المحققين والطابعين بالكتاب

أولا: أبرز النسخ التي حققوا عنها الكتاب

وقد حقق الكتاب على تسعة نسخ خطية موجودة في المكتبة الظاهرية، من أبرزها ثلاثة: النسخة الأولى تحت رقم (210) حديث، وهي نسخة خزائنية تامة جيدة الضبط والإتقان، نادرة الغلط، يمكن الثقة بها والاطمئنان إليها، وقد أثبت على هوامشها تصحيحات وتصويبات تشير إلى أنها مقروءة من بعض أهل العلم الذين لهم اطلاع ومعرفة. والنسخة الثانية: الموجود منها ثلاث مجلدات، المجلد الثالث تحت رقم (199) وعدد أوراقه (262) ورقة، والنسخة الثالثة: الموجود منها ثلاث مجلدات، المجلد الثاني تحت رقم (206) وعدد أوراقه (256) ورقة (Al-jazari, 2012, 1: p.10)، وهناك ستة نسخ أخرى ناقصة أشار اليها المحقق في مقدمته.

ثانيا: ضبط النص وإخراج الكتاب

قال المحقق (Al-jazari, 2012, 1: p.1): لقد تولينا تصحيح النص وضبطه ومقابلته على ما بأيدينا من الأصول الخطية التي سبق وصفها، والأصول الستة التي جمع المؤلف كتابه منها، وبذلنا الجهد في ترقيمه وتفصيله، وألممنا بمذاهب الأئمة المجتهدين ومناحي أقوالهم، وذكرنا جملاً نافعة من الفوائد المستنبطة من الأحاديث، وتتبعنا الأحاديث التي لم يلتزم أصحابها إخراج الصحيح، كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وتكلمنا على كل حديث من جهة الصحة والضعف. لأن المؤلف لم يتعرض لذلك، مع أن معرفة كون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً أمر هام يوقف القارئ على جلية الأمر، ويتيح له وضع الأسس الصحيحة والتفريعات القائمة على نهج السلامة. ثم إننا قد استشهدنا بأحاديث صحيحة من خارج الكتاب مما هو مدون في المسانيد والكتب كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد يكون في بعض ما نذهب إليه من التحقيق شيء من الخطأ، فما يخلو عمل إنسان غير معصوم

من الخطأ، فالمأمول من أهل العلم والفضل ممن له بصر ومعرفة في هذا الفن الشريف، ألا يبخلوا علينا بملاحظاتهم أو استدراكاتهم أو تعقيباتهم، فإننا سنقبل كل ذلك، ونرحب به، ونضعه في مواضعه إن شاء الله. والله الموفق لا رب سواه.

وقد صنع المحققون فهارس متنوعة للكتاب قربـــوا فيها الاستفادة منه بشـكل كبير، فجزاهم الله خيراً.

ثالثا: وضع الفهارس الملحقة بالكتاب:

وضع المحققون عدة فهارس للكتاب وهي: (فهرس الأعلام، والأعلام المترجمون، والأسانيد (أسماء الرجال)، والأقوام والجماعات والقبائل، والأيام والمغازي والوقائع، وأسماء الكتب ومؤلفيها، والأمثال، والأوائل والأواخر، وأسماء الحيوانات والأصنام، وفهرس القوافي، فهرس غريب الحديث، فهرس الموضوعات والمصطلحات في الأجزاء الثمانية

رابعا: طبعات الكتاب: طبع الكتاب عدة طبعات، وهي:

1- طبع الكتاب في مطبعة السنة المحمدية بمصر في اثني عشر مجلداً بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، وبإشراف مفتي الديار المصرية سابقاً الشيخ عبد المجيد سليم، سنة 1368 هـ - 1949م. وهذه الطبعة لا بأس بها إلا أنها غير تامة. وما لم يطبع منها يوازي خمس الكتاب تقريباً، وفيها من التصحف والتحريف ما سنشير إلى بعضه في مواضعه إن شاء الله تعالى) "(Al-jazari, 2012, 1: p:9).

2- وطـــبع بتحقيق الشـــيخ، عبد القادر الأرنـــاؤوط في أحد عشـــر مجـــلدًا سنة "1391-1394هـ/1971-1974م" بدمشق. وطبعته وزارة الأوقاف القطرية -الطبعة الثانية الخاصة - بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ومأمون الصاغرجي، وغيرهما في ثلاثة عشر مجلدا عام (2012م)، وهي طبعة ممتازة ملونة ومزودة بالفهارس العلمية، وهي التي اعتمدت عليها في هذا البحث.

3- وطبع الطبعة الثالثة في دار الكتب العلمية في بيروت، منشورات محمد علي بيضون، وتقع في خمسة عشر مجلدا، بتحقيق: أيمن صالح شعبان، وسنة النشر 2009. وهذه المعلومات عن الشبكة العنكبوتية. ولم يتسنَّ لي الاطلاع عليها.

المطلب الثالث: أسباب تأليف الكتاب والتحديات التي اعترضته وسبل مواجهتها

ذكر ابن الأثير رحمه الله تعالى أساب تأليفه للكتاب ومنهجه العام فيه، وألخص هنا أبرز هذه الأسباب، التي جاءت في مقدمته للكتاب وهي: (Al-Jazari, 1: p. 49 - 52).

1. أهمية الكتب الستة، التي بين أهميتها كما نقلنا عنه عند الحديث عن مصادره.
2. تتبعه لكتب المصنفين الذين جمعوا أحاديث الكتب الستة، في كتاب واحد وخاصة كتاب رزين العبدري في كتابه تجريد الصحاح، الذي هو أكبر الكتب وأعمها في جمع الكتب الستة، فقد وجد رغم تقديره لجهده فيه ملاحظات استدعت إعادة النظر فيه، فأحب أن يشتغلَ بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح ويعتني بأمره. وأبرز هذه الملاحظات ما يلي:
   أ. أودع أحاديث في أبواب، غير تلك الأبواب أولى بها.
   ب. وكرر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها.
   ت. ثم بعد المقارنة بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمنها كتابه، رأى فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه، إما للاختصار، أو لغرض وقع له فأهملها.
   ث. ورأى في كتابه أحاديث كثيرة لم يجدها في الأصول التي قرأها وسمعها ونقل منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق.
   ج. ورأى أنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها، وحذف بعضها.

ولهذه الأسباب السابقة فقد أراد رحمه الله أن يقوم بما يلي: يهذِّب كتابه، ويرتب أبوابه، ويوطئ مقصده، ويسهل مطلبه، ويضيف إليه ما أسقطه من الأصول، ويتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً.

3. أما ما اعترضه من تحديات، فقد لخصتها من كلامه: باستصغار النفس، والعجز، وخوف التعرض للملام والقدح، وضخامة الكتاب، وتشعبه، وصعوبة العمل فيه، وكثرة العوائق الدنيوية، وضيق الوقت، وضيق الصدر.
4. وواجه رحمه الله هذه التحديات: بإرادة الله لإمضاء العمل، وقوة الباعث، وهو الغرض الديني الأخروي الشريف، وتوفر الهمة والرغبة، وتوفر العزيمة القوية عليه، وبذل الجهد والوسع، والاستخارة، والاستعانة بالله عزوجل، وصدق النية والإخلاص فيها لله عزوجل، والبدء بالعمل، واستشارة أهل الفضل والعلم والذكاء، والدعاء بالتوفيق والعون. ومما قاله رحمه الله تعالى: "واستعنت بتوفيق الله تعالى ومعونته في تأليفه وتهذيبه، وتسهيله وتقريبه"، "فاستخرت الله

تعالى، وسألته أن يجعله خالصاً لوجهه، ويتقبله ويعين على إنجازه بصدق النية فيه، ويسهله، وهو المجازي على مودعات السرائر، وخفيات الضمائر". وسميته: «جامع الأصول في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم –».

5. طلب –أخيرا رحمه الله هذا الطلب– فقال: "وأنا أسأل كل من وقف عليه، ورأى فيه خللاً، أو لمح فيه زللاً أن يصلحه، حائزاً به جزيل الأجر وجميل الشكر، فإن المهذب قليل، والكامل عزيز، بل عديم، وأنا معترف بالقصور والتقصير، مقر بالتخلف عن هذا المقام الكبير". ولعل هذا البحث يكون استجابة لهذا النداء منه رحمه الله تعالى.

المطلب الرابع: منهج ابن الأثير العام في الكتاب

ذكر رحمه الله تعالى منهجه العام في ذكر الأسانيد والمتون في كتابه، والمصادر التي اعتمدها لذلك، فكان منهجه متمثلا بما يلي (Al-Jazari, 1: p.53).

1. حذف الأسانيد، لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات الحديث وتصحيحه، وهذه كانت وظيفة الأولين رحمة الله عليهم، وقد كفونا تلك المؤنة، فلا حاجة بنا إلى ذكر ما قد فرغوا منه، وأغنونا عنه.
2. أثبت من متون الحديث، ما كان حديثًا عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقط، أو أثراً عن صحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمة، فلم يذكره إلا نادراً، اقتداء بالحميدي –رحمه الله – وغيره ممن جمع بين الكتب ما عدا رزيناً، فإنه ذكر في كتابه فقه مالك –رحمه الله – الذي في «الموطأ»، وتراجم أبواب كتاب البخاري، وغير ذلك مما لا حاجة إليه.
3. اعتمد في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحُميدي في كتابه، والسبب أنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين (Al-Jazari, 2012).

وأما باقي الكتب الأربعة، فإنه نقلها من الأصول التي قرأها وسمعها، وجمع بينها وبين نسخ أخرى منها.

4. عول في المحافظة على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرهما من باقي الأئمة الأربعة، إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط، فإنه يذكرها، وإن كان الحميدي قد أغفل شيئاً وعثر

عليه، أثبته من الأصول، وتتبع الزيادات من جميع الأمهات، وأضافها إلى مواضعها. قال الصنعاني: قد راجعت جامع الأصول لابن الأثير وفروعه في كتاب الحج ..... ولعل من تتبع الجامع لم يجده ينقل من كتاب الحميدي إلا ألفاظ الشيخين لا غير، وحذف ما فيه من الزيادات التي زادها من غيرهما، ومعلوم أنه حيث قد ميز الحميدي الزيادات وعزاها إلى من رواها أنه لا يأتي ابن الأثير وينقل الأصل والزيادة وينسبها معا إلى الشيخين، فإن هذا ما يفعله عالم ولا تقي، بل ولا عاقل، نعم كان على ابن الأثير أن يقول في خطبة الجامـــع حيث قال: واعتمدت في النقل عن البخاري ومـــسلم على ما جمعه الإمـــام أبو عبد الله الحميدي في كتابه إلا أني اقتصـــرت على لفظهمـــا وحذفت ما زاده من غيرهمـــا" (Al-San'ani, 1997, 1: p. 84).

5. أما الأحاديث التي وجدها في كتاب «رزين»، ولم يجدها في الأصول، فإنه كتبها نقلاً من كتابه على حالها في مواضعها المختصة بها، وتركها بغير علامة، وأخلى لذكر اسم من أخرجها موضعا لعله يتتبع نسخًا أخرى لهذه الأصول ويعثر عليها فيثبت اسم من أخرجها.

المطلب الخامس: منهج ابن الأثير في تقسيم الكتب والأبواب والفصول والأنواع والفروع والاقسام (Al-Jazari, 2012, 1: p.56-58, 60 - 61–)

أ. اعتمد رحمه الله تعالى التقسيم على الأبواب الفقهية، فقال: "رجحنا اختيار الأبواب على المسانيد بما قدمنا ذكره، فلذلك اخترنا لكتابنا الأبواب على المسانيد، ولأن هذه الكتب الستة الأصول، جميعها مرتبة على الأبواب، فكان الاقتداء بهم أولى".

ب. بسبب اختلافهم في تقسيم الكتب والأبواب فقد اعتمد منهجا خاصا به في التقسيم، دون أن يعتمد كتب أحد بعينه من الستة، فقال: "وحيث اعتبرت أبواب كتبهم وجدتها مختلفة في الوضع، فإن البخاري قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه ذكرها غيره في غير تلك الأبواب وكذلك كل منهم، فصدفت عن ذلك".

ج. قسم الكتب الى أبواب، وفصول، وأنواع، وفروع، وأقسام، فقال: "ثم إنني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب وفصلته إلى أبواب، وفصول، وأنواع، وفروع، وأقسام، بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب".

والسبب في هذا التقسيم اختلاف معاني الأحاديث (موضوعاتها)؛ فقال: "وكان الموجب لهذا التقسيم اختلاف معاني الأحاديث التي تختص بكل كتاب، فإن منها ما يتعلق بوجوبه، ومنها ما يتعلق بأركانه وحقيقته، ومنها ما يتعلق بسننه ونوافله، ومنها ما يتعلق بشروطه ولوازمه، ومنها ما

يتعلق بالحث عليه والترغيب فيه، ومنها ما يتعلق بفضله وشرفه. وأشياء كثيرة تراها في غضون الكتاب، كل واحد منها لمعنى".

قلت (الباحث): مقصده من الترتيب أن يكون الموضوع متسلسلا حسب الأحاديث الواردة في الموضوع بحيث تترتب الأحاديث منهجيا، وهذا ما أسميه الترتيب المنهجي للأحاديث، وهو أحد أنواع الحديث الموضوعي الخمسة (Al-Shorman, 2010, p. 152).

د. وكان له منهج خاص فيما يتعلق بأحاديث الفضائل حيث جمع كل ما يتعلق بالفضائل في كتاب واحد سماه كتاب "الفضائل والمناقب" فقال: "ثم إنني عمدت إلى ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابنا، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحابة وغيرهم، فجعلته كتاباً واحداً سميته «كتاب الفضائل والمناقب» وأودعته كل حديث يتضمن فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال، ولم أضف فضل كل شيء إلى بابه، فإنه يجيء متفرقاً، فرأيت أن جمعه أولى، وستراه إن شاء الله تعالى مفصلاً مبوباً".

قلت (الباحث): هذه الفكرة تناقض جمع الأحاديث حسب معناها، لأن الفضائل جزء أصيل في أي موضوع، ورغم أن الأمر اجتهادي، ولكن كان الأولى به رحمه الله أن يلحق كل فضل لعمل، أو شخص او مكان في الباب الذي يجمع الأحاديث لأن فضائل كل شيء جزء منه، ومرغب فيه.

هـ. رتب أسماء الكتب على الحروف الهجائية، للتسهيل على المراجع لكتابه، ولكن في الحرف الأول فقط، ولم يراع الحرف الثاني فما بعده في الترتيب.

و. اعتمد الحرف الذي هو أول الكلمة، سواء كان أصلياً أو زائداً، ولم يحذف من الكلمة إلا الألف واللام التي للتعريف ف "كتاب الإيمان والإسلام، و «كتاب الإيلاء»، و «كتاب الآنية»: في حرف الهمزة. وهذا حرف أصلي. وأيضاً «كتاب الاعتصام»، و «كتاب إحياء الموات» وهذا حرف زائد. والمقصد هو طلب الأسهل، فإن كتب الحديث يشتغل بها الخاص والعام، والعالم بتصرف اللفظ والجاهل. ولو كلف العامي أن يعرف الحرف الأصلي من الزائد لتعذر عليه، لكنه يسهل عنده معرفة الحرف الذي هو في أول الكلمة من غير نظر إلى أنه أصلي أو زائد".

ز. ألحق الأبواب المختصة والتابعة لكتاب معين مع الكتاب الأصلي دون أن يفردها عنه، مثال ذلك كما قال رحمه الله تعالى: "كتاب الجهاد» هو في جرف الجيم، وفي جملة أحكام الجهاد أبواب عدة لا يجوز أن تنفرد عنه، مثل الغنائم، والفيء، والغلول، والنفل، والخمس، والشهادة،

وكل واحد من هذه يختص بحرف غير حرف الجيم، فإن ذكرته في حرفه، تقسم «كتاب الجهاد»، فعدلت عن واجب الوضع، فذكرت هذه الأبواب في جملة «كتاب الجهاد» في حرف الجيم.

قلت (الباحث): فكرة جمع الأبواب المختصة التابعة لكتاب معين فكرة سديدة، لأنها تجعل الموضوع متكاملا غير منفصل، وتجعل تصور القارئ كاملا عن الموضوع، ولكنه لم يلتزم بها في كل الكتب فقد وجدت كتبا كثيرة ينطبق عليها هذا الوصف ولكنه فرقها في كتب متنوعة، بينتها في المطلب المتعلق بالمقارنة بينه وبين البخاري في تسمية الكتب.

ح. في آخر كل حرف من تلك الحروف التي تختص بهذه الأبواب، ذكر فصلاً ليستدل به على مواضع هذه الأبواب من الكتاب، فذكر في آخر حرف الغين أن الغنائم والغلول في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم. وفي آخر حرف الفاء أن «الفيء» في «كتاب الجهاد» من حرف الجيم.

ط. تتبع جميع الحروف، وفعل بها هذا الفعل. كما قال" فإذ أردت حديثاً من هذا النوع، فاطلبه في حرفه، فإن وجدته، وإلا فترى في آخر الحرف ما يدلك على موضعه، على أنه متى صار لك أدنى دُربة بالكتاب، وعرفت الغرض من وضعه، استغنيت عن ذلك جميعه".

ي. أما الأحاديث مجهولة الوضع وهي الأحاديث التي تحتمل أكثر من معنى أو تشتبه على طالبها، فقد خرَّجْ منها كلمات ومعاني تعرف بها الأحاديث، وأفرد لها في آخر الكتاب باباً أثبت فيه تلك المعاني، مرتبة على حروف (أب ت ث) في هامش الكتاب، وبإزائها ذكر موضعها من أبواب الكتاب. قال رحمه الله تعالى: "فإذا طلبت حديثاً فيه نوع اشتباه، وغاب عنك موضعه، إما لسهوٍ عارض، أو جهلٍ بالمكان، فلا يخلو أن تعرف منه بعض ألفاظه المشهورة فيه، أو معانيه المودعة في مطاويه، فاعمد إلى ذلك الباب المشار إليه، واطلب تلك الكلمة، أو ذلك المعنى في حروف ذلك الباب، فإذا وجدتها قرأت ما بإزائها فهو يدُّلك على موضع ذلك الحديث من أبواب الكتاب، إن شاء الله تعالى".

وبتتبع الكتاب فقد ذكر رحمه الله تعالى في اخر كتابه عنوانا هو (الركن الثالث في الخواتم) ويشتمل على ثلاثة فنون (الفن الأول) (في ذكر الأحاديث المجهولة الوضع)، وقال كلاما يشبه ما نقلته عنه في مقدمته الأولى (Al-Jazari, 2012, 9: p.3)، ومن نماذج ما ذكره فيه: حرف **الهمزة** أين الله: في الفصل الأول من كتاب الإيمان. أخوان نصيران: في هذا الفصل المذكور. أي يوم هذا: في الباب الثاني من كتاب الإيمان. كالأرزة المجذية: في الباب الثالث من كتاب الإيمان. أجادب

أمسكت الماء: في الباب الأول من كتاب الاعتصام.آخذ بحجزكم: في الباب الأول من كتاب الاعتصام. أشير إليه بالأصابع: في الباب الثاني من كتاب الاعتصام.

وهذا الفن كالفهرس للألفاظ البارزة من الأحاديث لتسهيل الرجوع إلى الحديث في بابه الذي ذكره فيه أصلا، إلا أنه لم يلتزم بالترتيب الهجائي الا في الحرف الأول فقط. وهذا الفن حذفه من نقل الكتاب للشاملة فلا يوجد بها، وانما هو في المطبوع فقط.

المطلب السادس: منهج ابن الأثير في تسمية الكتب في جامع الأصول:

اختار ابن الأثير لنفسه منهجا خاصا في تقسيم الكتب، في كتابه جامع الأصول، فقال في مقدمته: (وحيث اعتبرت أبواب كتبهم وجدتها مختلفة في الوضـــع، فإن البخاري قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه ذكرهـــا غيره في غير تلك الأبـــواب وكذلك كل منهم، فصدفت عن ذلك) (Al-Jazari, 2012, 1: p. 56).

ومن خلال تقسيمه فقد استطعت جمع هذه الملاحظات:

1- سمى ابن الأثير رحمه الله تعالى بعض الكتب بتسميات مبتكرة، وغيرها من التسميات أولى بها مثل كتاب الموت، مع ان العلماء يسمونها الجنائز.
2- سمى بعض الموضوعات بنفس التسمية أكثر من مرة، فكرر الشفاعة مرتين، في كتاب الصحبة من حرف الصاد، والقيامة من حرف القاف. وكرر السؤال مرتين؛ مرة في حرف السين بمعنى الأسئلة، ومرة في كتاب القناعة بمعنى سؤال المال.
3- ومن خلال المقارنة مع البخاري رحمه الله تعالى، فقد لاحظت ما يلي:

أ- تطابقت تسمية ابن الأثير مع تسمية البخاري في 20 كتاباً.

ب- اشترك ابن الأثير مع البخاري في تسمية 26 كتاباً بلفظ مقارب لتسمية البخاري (مثل بدء الخلق عند البخاري ســماه ابن الأثير خلق العالم، وكتاب أحاديث الأنبيـــاء ســـماه النبوة ...).

ت- نسبة المشترك في تقسيم الكتب بين البخاري وابن الأثير تقارب الثلثين (تقارب 80 كتاباً)، مع العلم أن عدد الكتب عند ابن الأثير 129 كتاب، وعند البخاري 97 كتاباً.

ث- دمج ابن الأثير عدة كتب في كتاب واحد، كان البخاري قد أفردها في كتب مستقلة، فقد ضمن ابن الأثير 44 كتاباً منفصلاً عند البخاري في 11 كتابا من كتب جامع الأصول.

المطلب السابع: نقد منهج ابن الأثير في ترتيب الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع

قسم رحمه الله تعالى الأحاديث في الكتب تقسيماً خاصاً به، ضمن الأسس التالية:

1- بنى رحمه الله الباب على الموضوعات بعد أن استخرج موضوع كل حديث، وألحقه في الباب المناسب له، فقال: "ثم إنني عمدت إلى الأحاديث جميعها في هذه الكتب الستة، فاعتبرتها وتتبعتها، واستخرجت معانيها، فبنيت الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث، فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه" (Al-Jazari, 2012, 1: p. 56 -57). إذا اشتمل الحديث على أكثر من موضوع ولكنه أخص ببعضها، فيذكره بأخص مكان به، كما قال "وأما ما كان مشتملاً على أكثر من معنى واحد، إلا أنه بأحدها أخص، وهو فيه أغلب، فإنني أثبته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، وقصدت فيه غالباً أن يكون في باب المعني الذي هو أول الحديث".

2- رتب الأحاديث في الفصول حسب درجة التشابه والتماثل بينها، فقال: "ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب، فنضدت الأحاديث فيه، كل حديث يتلو ما يشبهه، أو يماثله أو يقاربه بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً، لضرورة اقتضته، أو سهو".

3- وقد يفرد حديثا أو أكثر في فصل إذا لم يكن معه مثله، فقال: "وإذا جاء من الأحاديث شيء يتعلق بذلك الكتاب وليس معه حديث آخر من نوعه، كتبته في فصل أو فرع من تقسيم ذلك الكتاب، حيث ليس معه حديث من جنسه ونوعه مثله أو أمثاله".

4- وقد يفرد فصلا لموضوع فيه حديث واحد فقط، لأنه لم يجد في الباب غيره.

وبالنظر إلى كتاب الإيمان عنده- على سبيل المثال-، فقد سمى الكتاب بـ (كتاب الايمان والإسلام)، وضمنه ثلاثة أبواب في خمسة فصول، والأبواب هي: الباب الأول: في تعريفهما، حقيقة ومجازا. وجعله في فصلين الفصل الأول: في حقيقتهما، وأركانهما. الفصل الثاني: في المجاز. أما الباب الثاني: في أحكام الإيمان والإسلام. وجعله في ثلاثة فصول الفصل الأول: حكم الإقرار بالشهادتين، والفصل الثاني: أحكام البيعة، والفصل الثالث: أحكام متفرقة. أما الباب الثالث: في أحاديث متفرقة تتعلق بالإيمان والإسلام

وكان عدد الأحاديث التي ذكرها ابن الأثير في كتاب الإيمان هو (63) حديثاً، وقد لاحظت من منهجه أن الحديث إذا رواه أكثر من صحابي فإنه يذكر رواياتهم جميعا ويكرر المتن في كل مرة نظرا لاختلاف الراوي من الصحابة فمثلا؛ حديث ضمام ذكره ثلاث مرات، عن ثلاثة من الصحابة

رضي الله عنهم. وحديث الجارية أربع مرات عن أربعة. وحديث المسلم من سلم المسلمون عن أربعة، ومثله حديثه في خطبة الوداع (إن دمائكم وأموالكم حرام عليكم ...)، وأكثر مرة أعاد متن الحديث باللفظ أو المعنى في كتاب الإيمان ثمان مرات عن ثمانية من الصحابة، وهو حديث (أمرت أن أقاتل الناس). فعدد الأحاديث التي تتضمن موضوعاً مستقلاً – بدون التكـــرار باللفظ أو المعنى– 36 حديثاً فقط، مما يعني أن هناك 27 حديثاً تكررت ولكن عن صحابي آخر. ويلاحظ أن الأحاديث التي اشترك فيها ابن الأثير مع البخاري في كتاب الإيمـــان (28) حديثاً، ومع مسـلم (35 حديثاً)، ومعهما معا (25) حديثاً. وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري في كتاب الإيمان ولم يذكرها ابن الأثير فيه (38) حديثاً، حيث رأى– ابن الأثير– أن الأليق بها كتاب آخر غير الإيمان.

وقد نظر ابن الأثير إلى الإيمان باعتبار المعنى اللغوي وهو التصديق فقط، ولذا كانت الأحاديث التي وضعها في الكتاب هي التي تدل على هذا المعنى فقط وبشكل مباشر، ولذا فإن كل الأحاديث التي ذكرها –إلا واحدا– تتضمن لفظ الإيمان أو الإسلام صراحة – باستثناء الفصل الذي ذكر فيه الأحاديث المتعلقة بالبيعة وهي تسعة أحاديث. وألحق بعض الأحاديث المتعلقة بالأعمال في كتاب الإيمان في باب (المجاز)؛ لأنه لم يكن من أهدافه مناقشة من انحرف منهجه في بعض المسائل المتعلقة بالإيمان، ولذا فإنه ذكر باب المجاز وأودع فيه الأحاديث المتعلقة بالعمل المرتبط بالإيمان. واقتصر في أغلب الكتاب على الأحاديث المتعلقة بالتصديق والاعتقاد، ولم يلتفت الى الأحاديث المتعلقة بالعمل إلا ما كان دالا بشكل مباشر على الإيمان. لذا فقد كان كتابه أقرب إلى الفهرسة المجردة منه إلى بناء الموضوع.

ولو نظرنا إلى أهـــداف البخاري في كتاب الإيمان على موضـــوع واحد فقط وهو بيان علاقة الإيمان بالعمل، فهي الهدف الكبير للبخاري في هذا الكتاب من حيث إثباتها، وبيان جملتها، وتفاصيلها، وتقرير مذاهب الـــسلف فيها، والاســـتدلال عليها، ومناقشة الشـــبهات الواردة عليها، ومناقشـــة الفرق المختلفة، والـــرد على خصومه في المـــسائل التي أراد تقريرهـــا (Al-Shorman, 2016, p; 935). ومن المسائل التي أراد البخاري تقريرها في كتاب الإيمان؛ أن الدين والإسلام والإيمان تطلق على العمل، وأن الإيمان يزيد وينقص، وترادف معنى الإيمان والإسلام، وأن للإيمان مكملات، والرد على الفرق الضالة في بعض المســـائل المتعلقة بالإيمان (Ibn Hajar, 1971, 1: p. 60, 71, 93, 95, 89, 106, 135, 154, 167). فقد كان للبخاري

رحمه الله تعالى منهج واضح في بناء الموضوع، وقد رأيت بعد التحليل الدقيق لكتاب الإيمان أن منهجه في البناء يقوم على ستة أركان هي: 1- وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف، 2- المقدمات والخواتيم، 3- الترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث، 4- التكرار المنهجي 5- الاختصار المنهجي، 6- حسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق (Al-Shorman, 2016, p 935).

إن وضوح الهدف عند المؤلف، ووحدة الموضوع الذي يعالجه أسس مهمة في بناء الموضوع، ويستطيع من خلاله تحديد أقصر طريق إلى ما يريده. وقد كان لابن الأثير منهج علمي في الترتيب كما تشير إليه الأبواب والفصول السابقة ابتداء بالتعريف والأركان، وانتهاء بالأحكام المتفرقة في موضوع الإيمان، ولكن كان هناك اختلاف في المنهجين نابع من الاختلاف في هدف التأليف لكل منهما فبينما كان هدف البخاري يتركز على الموضوع أصالة، فوجدنا شدة الإحكام والترابط، ودقة المنهجية بين أبواب كتاب الإيمان – رغم قلة الأحاديث بسبب اشتراط الصحة–، بينما لم نجد هذه المنهجية من حيث الدقة والترابط عند ابن الأثير وذلك لأسباب منها: 1- لأن هدفه الأصلي هو الفهرسة على الموضوع لا بناء الموضوع، 2- بسبب التزامه بذكر روايات الحديث الواحد عن الصحابي الواحد، وروايات الحديث عن الصحابة الذين رووا الحديث، 3- وبسبب شرح الغريب ومفردات وجمل الحديث.

ومن الملاحظ أن ابن الأثير لم يستكمل كل ما يتعلق بالإيمان، مثل المسائل المتعلقة بنواقض الإيمان وأنواع الكفر، وما يتعلق بانحراف الفرق في موضوع الإيمان، وما يتعلق بزيادة الإيمان ونقصانه. كما أنه ذكر أحاديث لا تعلق مباشر لها بالإيمان، وذلك استطرادا عندما ذكر أحاديث البيعة، كحديث لا هجرة بعد الفتح، وحديث بيعة الصغير، وحديث ما مست يد رسول الله يد امرأة قط– في البيعة.

المطلب الثامن: نقد منهج ابن الأثير في ترتيب الكتب وتقسيمها

1. رتب ابن الأثير كتابه حسب الحروف الهجائية لأسماء الكتب، وكان عدد الكتب 129، والأبواب، 131، والفروع 291، والفنون3، والاقسام 6 والفصول 513 كما ذكر رحمه الله تعالى (Al-Jazari, 2012, 12: p.3)، ومن خلال تتبع الكتب كان لي بعض الملاحظات العامة على الترتيب:
2. الترتيب على الحروف شتت فكرة التسلسل المنهجي الذي يبني الموضوع – أحيانا–، وقطع الموضوع عن المكان اللائق به، فأدى إلى تفريق موضوعات مترابطة في كتب متعددة – دون مسوغ علمي معقول– من أجل الحفاظ على الترتيب على الحرف، مثل كتاب الموت في حرف

الميم، وكتاب حب الموت في الحاء، وكتاب تمني الموت في التاء، وكان الأولى ان يجمعها في كتاب واحد.

3. أدى الترتيب على الحروف إلى تقديم ما حقه التأخير في المرتبة الشرعية، مثل الزكاة على الصلاة، والمشكل في ذلك، أن ترتيب الأبواب معه ترتيب أحاديث، مما يؤدي إلى تشتت ذهن القارئ.
4. استوعب أحيانا كل ما يتعلق بالكتاب من موضوعات حتى وإن كانت لا تبدأ بنفس الحرف مثل كتاب الحج، حيث تناول في الحج كل ما يتعلق به من فروع، بدءا بالمواقيت وانتهاء بدخول مكة، ولم يذكر فروع الحج في أي باب آخر، وفعل مثل هذا في كتب أخرى منها (الحدود، الصوم، الدعاء، الصلاة ...) حيث استوعب كل ما يتعلق بها.
5. ليس هناك ضابط دقيق في جمع الكتب مع بعضها أو إفرادها بشكل مستقل.

أما الملاحظات التفصيلية – ورغم أن المسألة اجتهادية، وتعدد وجهات النظر فيها ممكن– إلا أن هناك ملاحظات مبنية على صنيع بعض العلماء في أمهات الكتب وخاصة صحيح الإمام البخاري، نذكر منها من خلال تتبع تقسيم الكتب عند ابن الأثير ما يلي:

1– فرق بين كتاب الذكر والدعاء، وكان الأولى أن يجمعهما معا؛ على ما جرت عادة العلماء من الجمع بين الأذكار والدعاء في كتاب واحد او كتابين متتابعين لأن كثير من الأذكار يجري مجرى الدعاء والعكس.

2– فرق بسبب الترتيب ما حقه أن يكون متتاليا، مثل الزكاة في حرف الزاي والصدقة في حرف الصاد، وهما عبادتان بينهما صلة وثيقة وكان الأولى جمعهما أو جعلهما متتاليين. وجعل العمري والرقبى في كتاب مستقل، والأولى إلحاقها في كتاب الصدقات، لأنها نوع منها.

3– فرق رحمه الله تعالى الكتب الملحقة بالبيوع، وجعل كل كتاب منها حسب أوائل حروفه مثل الدين، الشركة، العارية، القراض، الكسب والمعاش، والتفليس. وكتاب القراض – مثلاً – فيه أثران فقط، والأولى أن يلحق هذه الكتب بالبيوع لاتصالها، كما فعل في الصوم والحج، والحدود.

4– فرق الأبواب المتعلقة بالزواج والطلاق حسب أوائل حروفها فافرد كل كتاب حسب حرفه ولم يجعلها في كتاب واحد، وكان الأولى جمعها لتعلقها الشديد ببعضها، فكتاب الحضانة جعله في

حرف الحاء (Al-Jazari, 2012, 3: p. 612)، وكان الأولى أن يكون ملحقا بالأبواب المتعلقة بالزواج أو النكاح.

5- فرق الكتب المتعلقة بالأخلاق حسب أوائل الحروف، ولم يجعلها في كتاب واحد، وأغلب الكتب التي انفرد بها عن البخاري من هذا القبيل. فقد أفرد كل من الكتب التالية: (الأمانة، البخل وذم المال، العفو والمغفرة، التوبة، الحياء، الحسد، الحرص، الخلق (بضم الخاء)، ذم الدنيا، الرفق، الرياء، الصبر، الصدق، صلة الرحم، الغضب، الغيرة، الغيبة والنميمة.....) وكان الأولى أن يجعلها كلها في كتاب واحد بعنوان (الخلق) (الأخلاق)، كما فرق الخلقين المتضادين في كتابين مستقلين، فجعل الصدق في حرف الصاد، والكذب في حرف الكاف، والأولى جعلهما متتالين لترابطهما، واتصالهما، وعدم وضوح صورة أحدهما إلا من خلال الآخر.

6- فرق الكتب المتعلقة بالجنائز حسب أوائل حروفها فافرد كل كتاب حسب حرفه ولم يجعلها في كتاب واحد كما فعل في كتاب الجهاد، فجعل الموت في حرف الميم، وحب الموت مع كتاب الفضائل، وتمني الموت في كتاب مستقل.

7- ألحق بعض الأبواب في كتب وغيرها أولى بها، مثل (حب الموت) جعله في كتاب الفضائل، والأولى أن يجعله في الجنائز لشدة تعلقه به. ومثل فصل (زوجات النبي صلى الله عليه وسلم) جعله مع كتاب النكاح، وهو محتمل، وكان الأولى أن يضعه في كتاب الفضائل لتعلقه به بشكل أكبر.

8- هناك كتب بحاجة الى إعادة تقييم في وضعها وافرادها، مثل كتاب القيامة وكتاب الفتن: حيث جعل كتاب القيامة كتابا مستقلا، وجعله في أربعة أبواب هي:

أ. أشراط الساعة، الذي يحتمل أن يكون مع الفتن كما رتبه الكثير من العلماء، وقد ذكر فيه الأحاديث المتعلقة بالفتن الكبرى قبل يوم القيامة وذكر فيه الفتن العامة والفتن التي لا تتعلق بزمان معين، ب. وأهوال القيامة، ج. وذكر الجنة والنار د. ورؤية الله عزوجل.

9- أما كتاب الفتن، فقد ذكر فيه ما يتعلق بالفتن الصغرى وبعض الفتن العامة. وقد تتبعت الكتابين عنده فوجدت أنه يعتمد كثيرا على وجود كلمة (فتن) أو مشتقاتها في الحديث الذي يضعه في كتاب الفتن، ووجود كلمة الساعة في الغالب في الحديث الذي يضعه في كتاب القيامة، مع العلم أن كثيرا من أحاديث الفتن يمكن وضعها في كتاب القيامة، والعكس كذلك، ولم أستطع إيجاد ضابط دقيق عنده للتفريق بينهما، وقد أخرج البخاري جميع الأحاديث

المتعلقة بالفتن في كتاب واحد هو كتاب الفتن، وأرى أن الأولى جمعهما معا وترتيبهما ترتيبا متسلسلا يظهر أنواع الفتن الصغرى والكبرى والعامة غير المرتبطة بزمان ما، كما فعل البخاري رحمه الله تعالى.

المطلب التاسع: نقد منهج ابن الأثير في كتاب اللواحق

إذا كان في الحديث أكثر من موضوع من جنس واحد فإنه يذكره في كتاب اللواحق، دون تطويل للكتاب كما قال: "فإن اشتمل على أكثر من معنى واحد، فلا يخلو: أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالاً واحداً، أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر، فإن كان اشتماله عليه اشتمالا واحداً، أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته «كتاب اللواحق» وقسمته إلى أبواب عدة، يتضمن كل باب منها أحاديث تشتمل على معاني متعددة من جنس واحد". على أن هذا «كتاب اللواحق» جميعه ما يعظم قدره ولا يطول، فإنه لا يتجاوز ثلاثة كراريس.

قلت: مقصودة من قوله (فإن كان اشتماله عليه اشتمالاً واحداً) أن يتضمن الحديث جملاً متعددة يجمعها موضوع واحد مثل الحديث الذي ذكره في الفصل الأول عن أبي أيوب الأنصاري – رضي الله عنه – قال: قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم: «أربَعٌ مِنْ سُنَنِ المُرسَلين: الحياء، والتَّعطُّرُ، والنِّكاح، والسِّواك» وقال أخرجه الترمذي، فقد اشتمل على أربع موضوعات كلها من سنن المرسلين

واستهل كلامه في كتاب اللواحق بقوله "هذا كتاب يتضمَّن أحاديث في معانٍ متفرِّقة، مشتركة ومنفردة، لم يمكن إدخالها في التقفية إلا بتعسُّفٍ، فرأينا أن نُفْرِدَها من الحروف، ونجعلَ لها كتاباً واحداً مفرداً، ينقسم إلى فصول وأنواع، أوردنا الأحاديث فيها، وهي أربعة فصول" (الجزري، 2012، ج 11، ص 685).

والفصول الأربعة التي عنون بها في كتاب اللواحق هي:

الفصل الأول: في أحاديث مشتركة بين آداب النفس، وهي عشرة أنواع.

الفصل الثاني: في أحاديث مشتركة بين آفات النفس، وهي ثلاثة عشر نوعاً.

الفصل الثالث: في أحاديث مشتركة في آفات اللسان، وفيه ثمانية أنواع.

الفصل الرابع: في أحاديث متفرِّقة من كل نوع لا يضمها معنى، ولا يحصرها فَنّ، وهي عشرة أنواع.

ومن أمثلة ما ذكره من الحديث (خ م) أبو موسى الأشعري – رضي الله عنه – قال: «احْتَرَقَ بيت على أهله في المدينة من الليل، فلما حُدِّثَ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم– بشأنهم قال: إن هذه النار عدوّ لكم، فإذا نمتم فأطفئوها عنكم». أخرجه البخاري الصحيح، في الاستئذان، باب لا تترك في البيت عند النوم، ومسلم رقم (2016) في الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء. وهو في جامع الأصول رقم (9457).

ومن الأمثلة ما ذكره برقم في كتاب اللواحق 9458 – (خ م ت د) عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن النبيَّ – صلى الله عليه وسلم– قال: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون». وقال: أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود (Al-Jazari, 2012, 11: p. 71).

وهذا الحديث رواه البخاري صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم. في الاستئذان، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء رقم (2015)، في الأشربة، وأبو داود في السنن، في كتاب الأدب، باب في إطفاء النار بالليل رقم (5246)، والترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في تخمير الإناء وإطفاء السراج والنار عند المنام، رقم (1814). فانظر كيف أخرج العلماء هذا الحديث بأمكنة تليق به، ولم يحتاروا في موضعه.

قلت: هذه الأحاديث التي ذكرها أغلبها من الأمور المستغربة التي ذكرت في الأحاديث مثل ما ذكره برقم 9498 – (خ) المغيرة [بن مقسم الضبي] – رحمه الله – قال: «احتلمت، وأنا ابن ثِنْتَي عشرة سنة» أخرجه البخاري في ترجمة باب تعليقاً في كتاب الشهادات، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم، وقال الحافظ في فتح الباري: "جاء مثله عن عمرو بن العاص، فإنهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة" (Ibn Hajar, 1971, 5: p.203).

وهذا الترتيب غريب منه رحمه الله تعالى، فإن العلماء وضعوا هذه الأحاديث في كتبهم في مواضع مناسبة لائقة بها غير متزلزلة في مواضعها ولم تعجزهم، وهي دالة على معناها في أماكنها بأفضل صورة.

وقد تتبعت الأحاديث التي ذكرها في الفصل الأول من كتاب اللواحق بعنوان: (في أحاديث مشتركة بين آداب النفس) من حديث رقم (9315) الى حديث رقم (9357) فوجدت أن أغلبها مروية عند أصحاب الكتب الستة في كتب الأدب والزهد والبر والفتن، مما يشير بوضوح لموضوعات هذه

الأحاديث، لذا فلا داعي لجعلها في كتاب اللواحق، وكان بالإمكان إدراجها في الكتب التي وضعها العلماء بها لاكتمال معناها مع الأحاديث التي تماثلها.

ثم تتبعت الأحاديث في الأنواع التسعة الأولى من الفصل الرابع من كتاب اللواحق من حديث رقم (9444) الى (9470)، وتتبعت الكتب التي ذكر العلماء فيها هذه الأحاديث فكانت الكتب التي ذكرت فيها هي: الفتن، والجنة، والوصايا، والبيوع، والأدب، والألفاظ، والكلام، واللباس، والجهاد، والزكاة، والذبائح، وبدء الخلق، والأشربة، والأطعمة، والأستئذان، والفضائل، والذكر، والدعوات، والحرث والمزارعة وكان اكثرها من كتاب الأدب (12) حديث ثم الجهاد (5) أحاديث.

ثم تتبعت جزءا من الفصل العاشر من الحديث رقم (9471) الى الحديث رقم (9500) فوجدتها موزعة على كتب كثيرة إلا أن أكثرها من كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (5) أحاديث، ثم في كتاب الأدب (3) أحاديث وثم كتاب الجهاد (3) أحاديث.

ومن الأمثلة ما ذكره برقم 9479 – وقال: (خ م ت) عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم–: «تجدون الناس كإبلٍ مائة، لا يوجد فيها راحلة». وفي رواية «إنما الناسُ كالإبل المائة، لا تجد فيها راحلة». أخرجه البخاري ومسلم، وأخرج الترمذي الثانية. وله في أخرى مثله، وزاد: «ولا تجد فيها إلا راحلة».

فهذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب الثلاثة كما يلي: البخاري في الصحيح، في الرقاق، باب رفع الأمانة. ومسلم في فضائل الصحابة، باب قوله صلى الله عليه وسلم: "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة" رقم (2547)، والترمذي في الأمثال، باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله.. رقم (2876).

قلت: لم يعجز العلماء عن وضع هذا الحديث في كتاب يليق به، ورأوه متناسبا تماما في موضعه، بينما أستغرب من الإمام ابن الأثير أن جعله في كتاب لا يحمل عنواناً محدداً.

الخاتمة والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين، وبعد؛

فقد توصلت إلى ملاحظات ونتائج أود التنبيه إليها لإفادة الباحثين والدارسين، وهي:

1- كان ابن الأثير رحمه الله تعالى صاحب منهج فيه إبداع وتميز عن غيره من العلماء.

2- فكرة الترتيب الموضوعي التي سلكها ابن الأثير فكرة جديدة لم يسبقه أحد لها على ما أعلم.

3- كان ترتيب ابن الأثير للموضوعات أقرب للفهرسة منه إلى الترتيب الموضوعي – حسب هدفه– وهو الوصول إلى الحديث حسب موضوعه مرتباً على حروف المعجم.

4- ومع أن فكرة الترتيب هذه، تعد نوعا من الحديث الموضوعي لكنها أضعف المناهج المتبعة في تصنيف الحديث على الموضوع.

5- بالمقارنة بين منهج البخاري ومنهج ابن الأثير؛ فقد كان منهج البخاري في بناء الموضوع أكثر عمقا وشمولا، وأدق وضعا، من منهج ابن الأثير رحمه الله تعالى.

6- كما أن منهج أصحاب الكتب الستة بالعموم في تقسيم الأبواب أقرب من منهج ابن الأثير في بناء الموضوع بطريقة منهجية.

7- تفرد ابن الأثير في عدة أمور عن غيره من العلماء، منها في تسمية الكتب (الموضوعات)، ومنها في تقسيم الكتب ووضع الأحاديث في الكتب.

التوصيات:

أوصي بما يلي:

1- الاستفادة من جهود ابن الأثير في تصنيف كتاب آخر مهذبا من كتاب جامع الأصول يعالج فيه المشكلات التي طرحتها.

2- الاهتمام بهذا الكتاب العظيم الذي جمع أحاديث الكتب الستة بطريقة متفردة مع بيان غريب الألفاظ.

3- اعتبار الكتاب مرجعا مهما لإجراء الأبحاث الخاصة بالحديث الموضوعي، والاستفادة من تقسيماته ومنهجه، في تدريس مادة الحديث الموضوعي في برامج الدراسات العليا في تخصص الحديث الشريف.

المراجع

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1971). فتح الباري، دار المعرفة، القاهرة، مصر.

ابن خلكـــان، ابن خلكـــان، أبو العباس شمـــس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكـــر، (1900–1994)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

ابن خير، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي (المتوفى: 575هـ)، فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ). سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

الأنصاري، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت 926 هـ)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، 1422هـ / 2002م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي الصحيح (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) (نسخة المكتبة الشاملة)، الطبعة الأولى.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحـــاك، الترمذي، أبو عـيـــسى (المتوفـــى: 279هـ) جامع الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شـــاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهـــر الشـــريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحـــلبي – مصـــر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ – 1975 م. (نسخة المكتبة الشاملة).

الجزري، ابن الأثير. (2012م). جامع الأصول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وآخرون، طباعة وزارة الأوقاف القطرية، قطر.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى: 626هـ) معجم الأدباء: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1993.

الخراط، أحمد بن محمد (د. ت). منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة (المكتبة الشاملة).

الخضير، عبد الكريم، شرح ألفية العراقي، مؤلف الأصل: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، المكتبة الشاملة [الكتاب مرقم آليا، رقم الجزء هو رقم الدرس - 57 درسا].

الخطيب، محمد عجاج، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: التاسعة عشر 1422 هـ.

خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: 1941م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ / 1985.

الشرمان، خالد. (2010). الحديث الموضوعي، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن.

الشرمان، خالد. (2016). البناء المنهجي للموضوع عند البخاري، بحث محكم منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 2.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني. (1997). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

عبد العال، أحمد خليل. (1991). ابن الأثير وجهوده في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، أحمد خليل عبد العال، القاهرة، مصر.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ (المتوفى: 1345هـ)، الرسالة المستطرفة، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة 1421هـ–2000م.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

References:

Ibn H. Ahmad bin Ali Al-Asqalani. (1971). **Fath Al-Bari**. Dar Al-Maarefa, Cairo: Egypt.

Ibn Khalkan, **Wafiat Al'aeyan**.

Abu D. Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sajestani (died in 275 AH). **Sunan Abi Dawood**. Verfied by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid. The Publisher: The Modern Library, Sidon: Beirut.

Al-Bukhari, M. bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Ja'afi Al-Sahih (1422 AH). **Al-Jami Al-Musnad Al-Saheeh, Al-Mukhtasar min Omor Rasool Allah, Sala Allah Alaih W Sallam, W Sunanihi W 'Ayamih**. Verfied by Muhammad Zuhair bin Nasir al-Nasir. The Publisher: Dar Touq Al-Najat (Illustrated by the Sultanate, with the addition of Muhammad Fouad Abd Al-Baqi's numbering) (Comprehensive Library's version), first edition.

Al-Tirmidhi, M. bin Isa bin Surah bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Issa (died in 279 AH). **Jamie Al-Tirmidhi**. The Verification and commentary of: Ahmed Muhammad Shaker (Parts 1 and 2), Muhammad Fouad Abdul-Baqi (Part 3), and Ibrahim Atwa Awad (Parts 4 and 5). The Publisher: Mustafa Al-Babi Al-Halabi's Library and Printing Company. Egypt, 2ed Edition. 1975 AD. (The Comprehensive Library's version).

Al-Jazari, Ibn Al-Atheer (2012). **Jamie Al'usu**l. Verfied by Abdel-Qader Al-Arnaout, et al. Qatar Ministry of Endowments. Qatar.

Al-Hamwi, S. Al-Din Abu Abdullah Yaqoot bin Abdullah al-Roumi (died in 626 AH). **Mujam Al'udabaa': Mujam Al'udabaa' 'aw 'Iirshad Al'arib 'Elaa Ma'arifat Al'adeeb**. Verfied by: Ihsan Abbas. The Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut. 1st edition, 1993.

Al-Kharrat, A. bin Muhammad. **Manhaj Ibn Al-Atheer al-Jazari fi Mosanafihi "Al-Nihaya fi Ghareeb Al-Hadith W Al'athar**". King Fahd Complex for Printing the Noble Qur'an: Al-Madinah (The Comprehensive Library).

Al-Dhahabi, S. Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dhahabi (died in 748 AH), **Sear 'A'lam Al-nubala**. Verfied by: A group of verifiers under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout. Al-Risala Foundation. 3ed edition, 1985.

Al-Sharman, K. (2010). **Al-Hadith Al-Maudo'i**. 1st Edition, Dar Al-Furqan. Jordan: Amman.

Al-Sharman, K. (2016). **Albina' Almanhaji Lilmawdue 'eind Al-Bukhary**. An elaborate research published in: Studies of Sharia and Law Sciences Journal. Issued by the Deanship of Scientific Research, University of Jordan. vol 43, Appendix 2.

Al-San'ani, M. bin Ismail bin Salah bin Muhammad Al-Hassani (1997). **Tawdih Al'afkar Lima'ani Tanqih Al'anzar**. Verfied by Abu Abdul Rahman Salah bin Muhammad bin Owaida. Dar Al-Kutub Al-Elmia. Lebanon: Beirut. 1st Edition.

Abdul'al, A. (1991). **Ibn Al-Atheer wa Juhuduh fi Kitabeh Jamia' Alauswl fi 'ahadeeth Alrasul Salaa Allah alayhi wa Sallam**. Master Thesis. Al-Azhar University. Cairo: Egypt.

Muslim, M. bin al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushairi al-Nisaburi (died in 261 AH) **Sahih Muslim, Almusanad Alsahih Almukhtasar binaql Al'adl 'an Al'adl 'ilaa Rasul Allah Salaa Allah 'Alayhi wa Sallm**. Verfied by Muhammad Fuad Abd al-Baqi, the Arab Heritage Revival for Publication: Beirut.